14

(2)

TOP

Bind This edge

بينهما ومن الصور تلازم بخلاف النفس اذ هي خالية عنها في حد ذاتها وفي بعض النسخ فالهيولى
والنفس كان في الخلو عن الطبيعة   والقابلية صفة ثابتة للهيولى فلا يجب ابراز
الضمير اعلم ان القابلية لو جعلت صفة للصور على ما هو الظاهر من اللفظ لا يحتاج الى
تقدير قيد الاولى على ما فعله قدس سره اذ الهيولى مطلق خالية في نفسها عن
جميع الصور التي كانت الهيولى قابلة لها ضرورة خروج المقبول عن ذات القابل اما
لو جعلت صفة للهيولى بعض الصور على ما فعله تقييد الهيولى بالاولى لم يصح الكلام
لان الهيولى الثانية لم تخل في نفسها عن بعض الصور وهي الداخلة في قوامها فلا يمكنه
لكن يبقى على تقدير القيد الاولى انه لا حاجة الى تقييد الصور بالقائمة لانه لا يمكن
ذلك نظرا الى النفس هذا واما فائدة هذا القيد فهي انه داخل في تمام المشبه به فتدبر
اولية يستفاد من تقييد الضرورة المطلقة بالاولية لان لفظ الاولى كلفظ البداهة قد يطلق
على الضروري المطلق وقد يطلق على خصوص الضروري المطلق وقد يطلق على خصوص البداهة
الاولى فلا تغفل   ادركت الجزئيات آه اراد ان تعلق النفس اذا تعلقت
بالقوة الواهمة ادركت الملائمة والمنافرة التي بين الجزئيات المحسوسة كالمحبة
كادرك ح ا
والمحبة والعداوة الجزئية فصارت مستعدة لان تفيض من المبدأ صور الكليات
فمن ادرك الملائمة والمناسبة تفيض صور ما به الاشتراك من النوع والجنس القريب
والبعيد والمتوسط ومن ادرك المنافرة والمباينة تفيض صور ما به الاختلاف
كالفصول القريبة والبعيدة وليس المراد بادراك المشاركة والمباينة انه يصدق
بان هذا مشارك لذلك في المعنى الجنسي مثلا وبادراك المباينة انه مخالف له في المعنى
الفصلي حتى يتوجه انه فيضان صور الكليات على هذا كان متقدما على التنبيه للمشاركات
والمباينات فكيف كان التنبيه سببا للفيضان المذكور كما حققه بعض من
اجلة المتاخرين   اي صفة كاملة راسخة لانها استعداد الكل صور الهيولانية لو كان

لحصول مزيد الطمانينة في العلم بهذه الجزئيات المقصودة لذواتها
فكانها مقصودة لذواتها فناسب ان تجعل من عداد المسايل
دون المبادي في الوجه الثاني وان كان ما ذكره فيه ان ايرادها
لا لكتاب القسم الضروري يقتضي جعلها مبادي لكن قوله فتحصيل الا
طلاع على احوال الافكار رامي جميعها من الضروريات والنظريات
مشعر بما يقول جعلها مسائل فيه احسن   اشارة الى انها تنشا التي ان لم
دفع التدافع من تقرير الشارح وههنا تدافع من وجه اخر وهو ان قوله
بتقول بتغير عبارات والفاظ مشعر بان ذلك تعريف لفظي و
مع لا يكون كسب ونظر فيه اللهم الا ان يتمثل بما قاله في لفظ التنبيه والا
فظاهر ان هذا التكلف والحق ما نقله عن المحقق الطوسي حيث لم
يجعل الاصطلاحات من قبيل العلوم النظرية والعرض من نقل
القسطاس بيان انه قال مثل ما قاله الشارح تاييدا له بقدر الامكان
ثم نبه على ان الحق ما نقله من المحقق حيث عبر عنه بالمحقق   قال بعض
المحققين اه جعل المنطق ذا قسمين اكثر واقل وجعل الاكثر بمنزلة الاقسام
الاصطلاحات والاوليات والنظريات التي ليست من شانها ان
يغلط فيها وجعل الاصطلاحات قسيما لها واشار الى القسم الاقل بقوله فان
احتيج في شيء منه اي من المنطق على سبيل الندرة واراد بالصنف
الاول القسم الاول وهو الذي جعله اكثريا   فلا يرد ما يتم سيعرض
المحقق لذكره الكاتب على ما هو في اكثر النسخ ولعل وجهه انه نظر الى ا
الواقع وهو ان مسايل المنطق محصورة بالفعل وان كانت غير
متناهية بمعنى انها لا تقف عند حد بل تزيد بتلاحق الافكار ورده
بعرض له قدس سره حيث قال بلا دور وتسلسل لانه نظر الى مجرد
الفرض والاحتمال في بادي النظر فلكل وجه   كالنسبة بين المفهومات

كوجود الممكنات فان وجود الممكنات لا يخلو عن شائبة عدم وشائبة قوة لان جميع
الممكنات نقيضها ونقيضها باعتبار وجودها انها داخلة تحت معنى ما بالقوة وبالجملة ان
الوجود هو الفعل وهي قسمان احدهما فعلية صرفة لا يكون مشوبة بشائبة القوة اصلا وهذا
هو فعلية الواجب تعالى وثانيهما فعلية مشوبة بالقوة كفعلية الممكنات فان القوة منضمة في
فعلية الممكنات وساير الاوصاف اي شرط ملك ساير الاوصاف معنى
معنى انه صفة كمالية زائدة عين ذاته تعالى وهذا اشارة
الى نفي الكثرة بعد الذات تمت هذه النسخة
اثر يوم اثنين من شهر محرم الحرام
سنة احد وسبعين والف
من الهجرة النبوية
٣٣٣
٣
٣
١١